ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 04(2022) ص633-640

أثر الهجرة غير القانونية على العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي

Impact of illegal migration on Algeria's relations with the European Union

إسحاق غزالي*
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
ghezaliishak@gmail.com

د. علي لكحل
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
Lakhalali65@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
19 جويلية 2022
تاريخ القبول:
19 اوت 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الهجرة،
- ✓ الهجرة غير القانونية
- ✓ مظاهر التعاون

الملخص:

الهجرة هي ظاهرة إنسانية قديمة كان لها الدور الكبير في بناء الكثير من المجتمعات والدول، كانت تتم بشكل طبيعي وعفوي بفعل الظروف الطبيعية والحياتية التي تفرض على الأفراد والجماعات التنقل من موطن إلى آخر، وفي العصر الحديث ومع قيام الدول القومية وترسيم الحدود باتت عملية الانتقال بين الدول تخضع إجراءات قانونية، فكان لزاما على الدول ذات السيادة وضع التنظيم القانوني للهجرة الذي يحدد شروطها وحجمها وفقا لمجتمعاتها، ومنه تبنت الجزائر والدول الأوروبية كل طرف على حدي سياسات وتدابير جادة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، غير أن التجارب العملية أثبتت محدودية الإمكانيات والإجراءات التي اتبعتها الجزائر، وعدم فعالية الحلول الأوروبية فكان لابد من التنسيق وتوحيد الرؤى بين الطرفين مما جعل الظاهرة تفرض نفسها ضمن أبرز القضايا في مسار التعاون الجزائري الأوروبي.

Article info

Received
19 July 2022
Accepted
19 August 2022

Keywords:
- ✓ *Migration*
- ✓ *illegal migration,*
- ✓ *manifestations of cooperation*

Abstract :

Migration is an ancient humanitarian phenomenon that has played a major role in building many societies and States, which were naturally and spontaneously caused by the natural and life conditions that force individuals and groups to move from one home to another, and in modern times with nation States and the demarcation of borders, the process of inter-State transition is subject to legal proceedings. Thus, sovereign States had to put in place the legal regulation of migration, which determined their conditions and size according to their societies. Therefore, Algeria and the European States have adopted serious policies and measures to curb the phenomenon of illegal migration. However, practical experience has demonstrated Algeria's limited possibilities and procedures and the ineffectiveness of European solutions

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

إن تعتبر ظاهرة الهجرة غير القانونية والتعاون الدولي بشكل عام والأورو- مغاربي بشكل خاص كظاهرتين جاءتا ، في الفترة الزمنية ما بين نهاية الستينات وبداية السبعينات. و إذا كانت الأولى هي تطور لحركات الهجرة التي كانت تشجعها سياسات الدول الأوروبية في شكلها الجماعي والمنظم إلى غاية عام 1973 أين قامت هذه الدول بغلق حدودها في وجه المهاجرين فإن نفس السنة كذلك كانت انطلاقة لتوجه أوروبي جديد نحو سياسة التعاون الأورو-متوسطي، توج باتفاق بين كل من الجزائر و تونس و الاتحاد الأوروبي متعلق بالجانب التجاري في عام 1968 و في سنة 1976 وقع اتفاق أخر يتضمن إجراءات تهدف إلى تحقيق تكفل لائق بالهجرة مثل احترام قاعدة عدم التمييز و نظام الحماية الاجتماعية والتكوين و السكن، مع ملاحظة أن السياسة الأوروبية حينها اتسمت بكثير من المرونة إزاء الهجرة غير الشرعية [1] .

تعد الهجرة غير قانونية والتعاون الاورو مغاربي من حيث النشأة و الترابط الموجود بينهما، فالهجرة السرية جاءت في ظروف عدم التعاون والتنسيق ، وهذا الأخير لم تبدأ ملامحه إلا عندما زادت حدة مشكلة الهجرة. و على هذا الأساس سنتناول في الباب الأول هذا الإطار العام للهجرة ثم كيفية ظهور الهجرة غير القانونية و تعريفها مع تركيز كبيرا على أسبابها و كذا نتائجها و اتجاهاتها، وكنقطة ثانية نتعرض إلى ووجود التعاون الأورو- متوسطي بشكل عام و كيف يتم معالجة هذه المشكلة في إطار السياسات المتخذة بموجب ذلك و في الاتفاقيات المتعددة بين الطرف الأوروبي و الطرف المغاربي التي تتناول الشراكة و التعاون، و أخيرا يتم استعراض كيفية تجسيد مختلف الجهود الرامية إلى محاربة الظاهرة ليس في إطار التعاون الأورو- مغاربي فقط و إنما في مجال التعاون فيما بين الدول الأوروبية و في ما بين الدول المغاربية و بين هذه الأخيرة و دول إفريقيا جنوب الصحراء و أكثر شمولا في إطار التعاون الأورو- إفريقي.

•الهجرة غير القانونية:

لم يتفق الخبراء على تعريف موحد حول الهجرة غير قانونية من خلال الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية المنعقد في ماي 1928 ، ومن بينها التعريف الذي يصف المهاجر على أنه: "كل أجنبي يصل إلى بلد ما طلبا للعمل وبقصد الإقامة وفي محاولة لتقريب وجهات النظر تم تعيين لجنة مختصة تقوم بإعداد تعريف يكون محل إجماع لكنها فشلت بدورها. وبعدها حصل المقترح الإيطالي على إجماع جزئي والذي يعرف المهاجر بأنه "كل مواطن يغترب لهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة أو بباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول ."

فقهاء القانون الدولي عرفوا الهجرة غير قانونية على بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل، وقد ركز على فعل مغادرة الإقليم دون تصريح رسمي دون النظر أن الفرد سوف يعود بعد مدة طويلة أو قصيرة.

الهجرة الغير شرعية من وجهة نظر دولة المنشأ:

فهي تنظر للمهاجر الغير شرعي حتى ولو كان من رعاياها أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن استخدم مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية .

الهجرة الغير شرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة: تنظر ه تواجد على أراضيها دون للمهاجر غير شرعي أن موافقتها أيا كان البلد القادم منه سواء البلد الأم أو بلد آخر أيا كانت وسيلة خروجه من ذلك البلد ووسيلة وصوله إلى أراضيها.

تعرف المنظمة الدولية للعمل (OIT)الهجرة غير شرعية او السرية على انها :"يكون المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية و يقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين كل من الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة وكذا الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة وايضا الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، و

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد ".

ونستخلص من التعريفات السابقة مايلي:

-ان الهجرة غير قانونية بانها الدخول والخروج من والى اقليم اية دولة من افراد او جماعات من غير الاماكن المحددة لذلك دون التقيد والاعتداد بالضوابط والشروط القانونية التي تفرضها الدول في مجال تنقل الافراد والجماعات.

-الهجرة غير شرعية هي الانتقال من الوطن الام الى الوطن المهاجر اليه للاقامة بصفة مستمرة فيه هو مخالف للقواعد القانونية حسب احكام القانون الدولي والوطني المنظمة للهجرة.

-الهجرة غير قانونية او غير شرعية هي خروج الاشخاص من اقليم الدولة باستخدام وثائق مزوة وعبر منافذ ليست مخصصة لذلك.

•أسباب الهجرة الغير الشرعية . :

يرى العديد من الباحثين ان الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة، ترجع أساساً إلى الى عوامل اجتماعية واقتصادية والى تباين مستويات التنمية بين مختلف بلدان العالم و بين مختلف الأقاليم داخل البلد الواحد، ذلك لأن مستوى ازدهار البلدان المتقدمة يُغري المهاجرين القادمين من البلدان الأقل نمواً إلى الهجرة المشروعة و غير المشروعة و.تُشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك حوالي 1.18 مليون مهاجر من شمال إفريقيا كمصر والجزائر والمغرب والشرق الاوسط عام 2010 ،بما يشكل حوالي 3.5 % من جملة سكان الدول العربية المصدرة للمهاجرين و قد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يتطلب اتخاذ تدابيرواجراءات مشتركة ، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات وبصفة استعجالية .

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية على ضرورة تعزيز حقوق الانسان و الحريات الأساسية لجميع المهاجرين ، و على ضرورة احترام و تعزيز معايير العمل الدولية، و احترام حقوق المهاجرين في أماكن عمله، مع الإقرار بالحاجة إلى معالجة الهجرة غير النظامية في إطار احترام حقوق الإنسان، و التأكيد على الالتزام بمكافحة الإتجار بالأشخاص و حماية ضحاياه، فضلاً عن حماية المهاجرين من الاستغلال.

وعلى العموم فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية المعنية بالهجرة غير شرعية نتيجة تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية فهناك

-دول مصدرة للهجرة تتمثل في دول افريقيا واسيا والعالم الثالث عموما

-دول العبور كالجزائر ودول المغرب العربي عموما

-دول معنية بالمهاجرين الوافدين كدول الاتحاد الاوروبي والدول المتقدمة بصفة عامة.

•تطور الهجرة غير القانونية نحو أوروبا:

لقد عرفت القارة الاوروبية أهم حركات الهجرة النازحة بعد قيام الثورة الصناعية وبروز حركات الاستعمار ، أما الهجرة الوافدة فقد جائت على أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال أغلب دول العالم الثالث. وانتشرت الهجرة غير الشرعية في فترة الستينات والسبعينات وذلك بالنظر إلى حجم تدفقات المهاجرين من حيث المصدر والمقصد و تزايدها المستمر و من حيث تعدد أشكالها التي أصبحت أكثر تنوعا بسب اثار العولمة في جميع النواحي ، من تطور وسع في حركة المواصلات و في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية و الأمنية، و قد أدى هذا التطور إلى ظهور مجتمعات يمكن وصفها على أنها مجتمعات «عابرة للحدود (transnational) » و هي مجتمعات متكونة من أفراد وجماعات مستقرة في مجتمعات قومية أخرى جاءت كظاهرة عالمية متعلقة بهجرة ما بعد الاستعمار التي قامت على أساس مصالح بعض الدول .

شهدت اوروبا موجات من الهجرة الوافدة نتيجة عدة عوامل خصوصا وانها تبنت في وقت سابق سياسات ساعدت على تشجيع الهجرة من الدول المتخلفة ولكنها قامت بتغيير هذا المسار بعد تزايد سيول المهاجرين الى القارة الاوروبية وتبنت على اثرها تدابير تشديد قوانين الهجرة اكثر صرامة ومن بينها غلق الحدود وهذا مما زاد من تدفق المهاجرين غير شرعيين.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

• مراحل الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية:

شهدت الفترة بين سنوات 1995 إلى غاية سنة 2004 توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة الجديدة ، حلت محل اتفاقيات التعاون التي أبرمت خلال السبعينيات ، وهذا لاهداف كثيرة أهمها الحد من ظاهرة الهجرة بما فيها غيرالشرعية التي اعتبرت من المواضيع الحساسة في العلاقات الأورو - متوسطية.

هذا وتجذر الاشارة على ان منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا، سنويا هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق ، وقد سجل بين سنتي 1997و2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق ، كما تعد الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة

تم ابرام عدة اتفاقيات بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي ، وكانت تونس أول دولة عربية توقع وتصدق على هذه الاتفاقية في 17 جويلية 1995، تلتها المغرب 1996 فبراير 26 ، ثم الجزائر في 22 أفريل 2002.

و أصدرت المفوضية الأوروبية نموذجا لاتفاقيات "إعادة القبول" للمهاجرين غير القانونيين من طرف آخر دولة وصلوا منها إلى إحدى الدول الأوروبية عضو في الإتحاد (المجلس الأوروبي 30 نوفمبر 1994 . (ويمكن اعتبار اتفاقيات " إعادة القبول " للمهاجرين أولى الردود التي تصورتها دول الاستقبال الأوروبية لمقاومة الهجرة غير الشرعية والضغط على البلدان الأصلية وبلدان العبور من أجل دفعها إلى تحسين مراقبة حدودها ومراقبة مواطنيها ، ومواطني البلدان الشقيقة المقيمين فيها أو العابرين عبر أراضيها.

•مظاهر الشراكة الأوروجزائرية للحد من ظاهرة الهجرة الغير القانونية:

وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001 ، حيث كان الهدف من هذه الاتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر ، كما تضمنت هذه الاتفاقية المحاور الرئيسية الثلاثة التي كانت قد أدرجت في إعلان برشلونة 1995 وقد تم الإبرام والمصادقة الرسمية على الاتفاق في 22 أفريل 2002 بـ: فالنس ((valenceالإسبانية، ، كما يسمح هذا الاتفاق بإنشاء هياكل مؤسساتية لتكثيف الحوار السياسي وتدعيم التعاون في ميادين مختلفة ومتنوعة ، حيث صرحت اللجنة الأوروبية أن إبرام الاتفاق يؤكد مكانة الجزائر كشريك اقتصادي وسياسي هام للاتحاد الأوروبي ، ومن خلال تحليل مضمون الشراكة بين الطرفين يمكن استخلاص أهم العوامل والمتغيرات التي تجعل للجزائر دورا أمنيا فاعلا في المتوسط بصفة عامة ، وبالنسبة للمسائل الأوروبية على وجه الخصوص .

*فالجزائر لها موقع جغرافي مهم إذ تحتل أكبر مساحة بين بلدان المغرب العربي والثانية في إفريقيا و تتمتع بعمق استراتيجي في دول جنوب المتوسط ، ، كما تتمتع بثروات عديدة يأتي البترول والغاز الطبيعي في مقدمتها ، إذ تحتل المرتبة الرابعة من كمية الاحتياطي في العالم من 3 الغاز الطبيعي التي تعادل 3538 مليار متر مكعب (م) أي 5 % من الاحتياطي العالمي و9000 مليون طن من احتياطي البترول كما تستخرج الجزائر وتصدر الحديد الخام و الفوسفات والرصاص . فللجزائر وزن اقتصادي مهم في العالم بامتلاكها لأهم ضروريات الاقتصاد والتصنيع في الدول عامة والدول المصنعة المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي خاصة كما أنها تمتد بشمال يجعلها أقرب البلدان المتوسطية الجنوبية إلى دول الشمالية، الأمر الذي يبرز أهمية دورها في إمكانية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية، وهي من بين النقاط التي يتضمنها محور السياسة والأمن في إطار الشراكة " الأورو- جزائرية" وهذا كما يلي :

*الشؤون الداخلية والعدالة : يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة "الأورو- جزائرية " أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني وكذا الاجتماعي ومسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

*حقوق الإنسان والديمقراطية : حددت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مسؤولية كلا الطرفين في احترام ودعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر ، وقد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة 3.10 %من مبلغ إجمالي قدره 100 مليون أورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين.

*ملف الهجرة ببعديه الأمني السياسي والاجتماعي: اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي ، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية . بالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا ، ستكفل لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروفا سكنية مواتية ، وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدول المضيفة ، وفي المحور الأول من اتفاق الشراكة الخاص بالعمال المهاجرين فقد نصت المادة 68 على أنه "لا بد أن يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين ، وبدون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية وكذلك العكس. "

وفي إطار الشراكة جاء التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون الوثيق تتعهد من خلاله الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشراكة ، وإدماج الشرعيين منهم.

*أما في المجال الاقتصادي والمالي : إن ميدان الاقتصاد والمالية في " الشراكة الأوروجزائرية " يهدف إلى تحسين (1 (ظروف الحياة لسكانها حتى لا يضطروا للهجرة خارجا بحثا عن ظروف أحسن ، فبالنسبة للجزائر التنمية والأمن هما متكاملان، فكما يقول روبرت منكنمارا (Namara MC Robert) في كتابه " جوهر الأمن " الأمن هو التنمية ، فمن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.

فالشراكة الأورو - جزائرية أكدت أنه لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية ، وهذا وفق إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى الدول المصدرة للهجرة غير شرعية ومساهمة مادية على مستوى الدول الأوروبية مجسدة في برنامج "ميدا"و بصفة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة وفي هذا السياق نشير إلى أهم النقاط التي تركزت عليها الشراكة الأورو - جزائرية للوصول إلى هذا الهدف : * تهدف الاتفاقية إلى تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية لتصل في مرحلة أولى إلى الدخول في منطقة التبادل الحر سنة 2010 ،وفي مرحلة تالية إدماج الجزائر في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي عبر الانخراط في المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية نتيجة لإمكانياتها البشرية والمادية المعتبرة، وللوصول إلى ذلك أعدت الترتيبات التالية:

•تفكيك جمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة.

•تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة من خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية

•إقرار نظام المنافسة وفتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية

•إنعاش القطاع الصناعي والزراعي وتدعيم القطاع الخاص للاستثمار وجعله يلعب دوره المنوط في اقتصاد السوق

•تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق إعادة هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو المشاركة في رأسمالها لإدارتها وتحسين مستوى أدائها .

•تقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لتأهيل النسيج الصناعي الجزائري وتدعيم الفلاحة وتشجيع الاستثمارات.

اما بالنسبة للمجال الاجتماعي والثقافي فقد أشارت الاتفاقية إلى تنقل الأشخاص عبر الضفتين، وتركت القضية للتشاور بينهما للتوصل إلى صيغة تضمن نوعا ما من الإنسانية في حركة الأشخاص وإن لم تكن في مستوى حرية تنقل البضائع والخدمات ، حيث أن هذه القضية كانت نقطة خلاف بين الطرفين ، بحيث أنه من غير المنطقي القبول بإرساء منطقة تبادل حر وتحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية دون مراعاة العامل البشري، وفي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هذا المجال طرح الجانب الأوروبي عملية إعادة القبول أو الترحيل لكل الرعايا الذين يتواجدون في وضعية غير قانونية ، دون التحقق الدقيق من هويتهم ، كما قبلته كل من مصر ، تونس، والمغرب، ولكن الطرف الجزائري رفض هذا المقترح ، بل اشترط أن تسبق إجراءات الترحيل ، التحقق الدقيق من هوية الرعايا المتواجدين في وضعية غير قانونية ، وإخبار السلطات الجزائرية بذلك لاتخاذ الإجراءات الواجبة في هذا المجال

كما ركزت اتفاقية الشراكة على التعاون عن طريق تدعيم الحوار السياسي ، حيث اقتصرت الاتفاقيات السابقة على المسائل التجارية والاقتصادية فقط وهي متمثلة في:

1 -التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة

2 -دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة وترسيخ دولة القانون .

3 -محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات (المادة 86- 87تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضية الهجرة بما فيها الهجرة السرية وإعادة "القبول"المادة(84-83.

سياسة الجزائر تميزت بوضع عدة مخططات اقتصادية و أولت اهتمام كبير للشباب الجزائري ، واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة ، تمثلت في خلق أكثر من 450000 منصب شغل سنويا وتخفيض النسبة المئوية للبطالة إلى أقل من 9 %وهذا في الأفق 2009-2013 ،فمنذ سنة 2000 قامت الدولة بإقرار برامج سياسة ترقية التشغيل ومحاربة البطالة ، وتجسيد آليات لذلك تمثلت في الوكالة الوطنية للشغل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEG" ،"ووكالة صندوق التأمين على البطالة" ENGEM" بالإضافة إلى بناء محلات ذات الاستعمال المهني والحرفي مخصصة للشباب في كل بلدية ، وعقود ما قبل التشغيل" CPE" بالإضافة إلى برامج تنموية أخرى تساعد على إدماج الشباب سواء ذوي الشهادات أو غير المؤهلين منهم، غير أن هذا لم يمنع من تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية ، وهذا راجع لفقدان الشباب الثقة في حكومتهم وللمحيط المليء بالفساد والمسبب للإحباط واليأس.

وقامت وزارة الدفاع الوطني بالتعاون مع الاجهزة الامنية بتجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطور(الجهاز المندمج VITMIS)،))وهذا في في إطار الحوار (5+5 (أو الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ،علاوة على المشاورات الثنائية بين كل من الجزائر ونظيرتها إسبانيا وإيطاليا .

ويعد الإعلان عن هذا النظام البالغ التطور يسهل من تحديد مكان إقلاع أي زورق مهما كان حجمه، بالإضافة إلى تحديد إحداثيات أي مركب في عرض البحر ، وسيوضع النظام الجديد تحت تصرف وحدات حرس السواحل التي ستستفيد من المعلومات والمعطيات التي سيوفرها للتدخل، سواء لتوقيف رحلات "الحراقة" أو تحديد مواقع الزوارق التي تتعرض لحوادث أثناء رحلتها ما سيمكن من إنقاذ أرواح من الهلاك ،

هذه الاتفاقية تعتبر حسب " جاك بارو" نائب رئيس اللجنة الاوروبية المكلف بالعدالة والحريات المكلف جزءا من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي . كما دعا المسؤول الأوروبي دول المغرب العربي ، وفي مقدمتها الجزائر والمغرب إلى بذل مجهودات اكثر ، وتعاونا جادا مع دول الاتحاد الأوروبي في مساعيه الرامية إلى الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى التحاد الاوروبي ، .

هذا مع التأكيد على ضرورة التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية من خلال عقد اجتماعات دورية لوضع الإجراءات الكفيلة بمنعها والتزام دول الجنوب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يمرون عبرها، حيث تنص المادة (84 (من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 2001 على

•يؤكد الأطراف على الأهمية التي يولونها من أجل تطوير تعاون متبادل ومفيد حول تبادل المعلومات عن حركات الهجرة غير الشرعية ، ويقررون التعاون من أجل الوقاية منها ومراقبتها ، ولهذا الغرض ، فإن الجزائر من جهة وكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من جهة أخرى يقبلون استعادة رعاياهم المتواجدين بصفة غير شرعية فوق إقليم دولة أخرى عضو

•الأطراف منشغلون بتسهيل تنقل وإقامة رعاياهم في وضعية شرعية ، يتفقون على التفاوض بطلب من أحد الأطراف بغرض إبرام اتفاقيات محاربة الهجرة غير الشرعية، وكذا اتفاقيات استعادة، هذه الاتفاقيات تشمل ،إذا رأى أحد الأطراف، ضرورة أن تستعيد كل دولة عضو رعايا دولة أخرى في حال قدومهم مباشرة عبر إقليمها

الخلاصة:

الهجرة أصبحت بعدا مهما من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي _ المغاربي لاسيما في الاجتماعي روالاقتصادي والامني والسيتسي ، كما شكلت تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية _ المتوسطية ، و هذا نظرا لاتصالها و تشابكها مع قضايا أخرى كالبطالة والبيئة والاستقرار السياسي، و أكثر من ذلك اعتبارها من طرف الدول الأوروبية تهديدا أمنيا نظرا لاتصالها بالمسائل الأمنية الأخرى ، بينما طالبت دول المغرب العربي بمعالجة إنسانية لهذه الظاهرة مؤكدة ذلك في اتفاقياتها الثنائية و شراكتها –كل على حدى- مع الاتحاد الأوروبي

وعندما تكون سياسات الهجرة جزءا من رغبة عربية أوروبية مشتركة في الأمن والتعاون ، فقد يتطلب الأمر أطرا مؤسسية حكومية لتحديد أهداف هذه السياسات والظروف الملائمة لها من خلال عملية تفاوضية تنتهي بشراكة بين الطرفين تضمن ألا تتحول إجراءات طرد المهاجرين أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية من جانب دول الشمال إلى كارثة على المنطقة بأسرها ، وهذا نتيجة تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه الظاهرة. فالطرف الأوروبي سعى للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين على إقليمه ، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية تتولى استقبال الذين يطردون من أوروبا أو يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها ، في انتظار أن يتم ترحيلهم إلى أوطانهم ، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي الذي يطالب بدعم لوجستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المراجع:

قزو محمد أكلي. الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة تيزي وزو 1986،،ص11

محمد غربي وآخرون،" الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة " ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص . 297

فايزة ختو: "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية 1995-2010 "، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2011، ص35.

BIT : Uneapprocheéquitable pour les travailleurs migrants dansuneéconomiemondial-isée, Conférenceinternationale du BIT, 92eme session, rapport nº 6, Genéve, (2004). pp 11 - 21.

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية و التنمية، جامعة الدول العربية، 2014 ،ص 9.

عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة و الجريمة، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، االمملكة العربية السعودية، 2008 ،ص 97.

تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي. هجرة عادلة : برنامج لمنظمة العمل الدولية، الدورة 103، 2014 . www.ilo.org/publns

علي الحوات . الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .منشور ات الجامعة المغاربية، طرابلس (ليبيا)، 2007 ،ص 55.

عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق، ص110.

مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم،"اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي". مجلة المغرب العربي،ع.7،السنة الرابعة،2009،ص. 45

مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، مرجع سابق، ص.45.

حسن البوبكري،" السياسات الهجرية في المنطقة الأورومغاربية: المثلث الهجري ليبيا-تونس-ايطاليا". في ندوة: الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا، مرجع سابق، ص ص.38 - 51

المرجع نفسه ،ص .109.

سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته". مرجع سابق، ص.17.

منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 110.

أعجال محمد أمين لعجال ، مرجع سابق، ص.199.

AomarBaghzouz , « place et rôle de l'Algériedansl'architecture de sécuritéenMéditerranée ».Conférence de Constantine,2008, op.cit, p.57.

S.A, « le problème de l'émigration clandestine nécessite des interventions sur plusieurs fronts ». la trubine, n° 5, 15 mars 2009.

محمد الهادي بن حملة،"وزير النقل يكشف: نظام مراقبة متطور لرصد أي إقلاع لقوارب الحراقة". جزائرنيوز، 2009 جويلية 19

غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات. مرجع سابق، ص.144 .

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)